تحرك عاجل

حرمان سجينة رأي من الحصول على أدوية ضرورية

لا تزال المدافعة عن حقوق الإنسان حنان بدر الدين، المسجونة حاليًا بسبب تهمٍ زائفة وُجهت لها لمجاهرتها بالتنديد بحالات الاختفاء القسري في مصر؛ محرومة من تلقي الرعاية الصحية اللازمة. فتعاني حنان بدر الدين اضطرابًا وراثيًا؛ فضلاً عن أن حالتها الصحية آخذة في التدهور، على نحوٍ سريع. كما أنها سجينة رأي وينبغي الإفراج عنها فوراً.

لا تزال المدافعة عن حقوق الإنسان **حنان بدر الدين**، محرومة من تلقي الرعاية الصحية اللازمة داخل السجن، الأمر الذي قد يرقى إلى التعذيب وغيره من سوء المعاملة؛ حيث تعاني من حمى البحر الأبيض المتوسط العائلية (وهي اضطراب وراثي يتسبب في ارتفاع درجة الحرارة والتهاب في البطن والرئتين والمفاصل تصحبه الآلام). ولا تزال حالتها الصحية آخذة في التدهور على نحوٍ سريع؛ كما تتهددها الإصابة بالفشل الكلوي جراء حرمانها من الرعاية الصحية اللازمة.

كانت حنان بدر الدين تتلقى الأدوية، بصورة منتظمة، من أسرتها، حتى الأسابيع الأخيرة. بيد أن سلطات السجن أخبرت أسرة حنان مؤخرًا بأنها لن تقبل بأي علاج أو تشخيص إلا من مستشفيات حكومية. وأخبرت أسرة حنان منظمة العفو الدولية أن المستشفيات الحكومية ترفض إجراء التشخيص للسجناء؛ كما رفضت سلطات السجن نقل حنان إلى مستشفى خارجي.

وقد نتج عن ذلك حرمان حنان فعليًا من الحصول على الرعاية الصحية اللازمة، وعلى وجه التحديد الأدوية التي تحتاجها. وعلى إثر ذلك، ساءت حالتها بصورة كبيرة على مر الأسبوعين الماضيين. ووفقًا لما أفادت به أسرتها، تعاني من آلام في معصميها إلى درجة لا تجعلها قادرة على الكتابة. كما تعاني من ارتفاع في درجة الحرارة في كل ثلاثة أو أربعة أيام؛ وفقدت الكثير من وزنها. ولا تسمح لها سلطات السجن سوى بزيارة مستشفى السجن، الذي يفتقر للتجهيزات وينقصه الموظفين، فضلاً عن أنه غير مؤهل

لتلبية احتياجات حنان الصحية الخاصة. وزُج بحنان بدر الدين داخل زنزانة مع 19 نزيلة أخرى، حيث تتقاسم كل سيدتين سريرًا فرديًا واحدًا؛ كما يفتقرن للمياه النقية الكافية للشرب والنظافة.

وقد استمر أحد القضاة في تجديد حبس حنان بدر الدين كل 45 يومًا على وجه التقريب. وفي جلسة التجديد المقبلة، التي ستنعقد في 5 فبراير/شباط 2018، سيقرر القاضي إما أن يُفرج عنها أو أن يُجدد حبسها لـ45 يومًا آخرين. وتعتبر حنان بدر الدين سجينة رأي، وينبغي الإفراج عنها فوراً، ودون قيد أو شرط.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالعربية أو الإنجليزية، على أن تتضمن ما يلي:

- حث السلطات المصرية على أن تتلقى حنان بدر الدين، على جناح السرعة وبصفة منتظمة؛ الرعاية الصحية التي تحتاجها، بما في ذلك الأدوية والفحوصات الدورية؛
- دعوة السلطات إلى إسقاط كافة التهم الموجهة ضد حنان بدر الدين، وإلى الإفراج عنها على فوراً ودون أي قيد أو شرط؛ إذ أنه يجري احتجازها لمجرد عملها في مجال حقوق الإنسان.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 16 مارس/آذار 2018 إلى الجهات التالية:

النائب العام
السيد المستشار نبيل صادق
مكتب النائب العام، دار القضاء العالي، وسط البلد
القاهرة، مصر
فاكس: 4716 577 2 202+

وزير الداخلية
معالي الوزير مجدي عبد الغفار
وزارة الداخلية
25 شارع الشيخ ريحان
باب اللوق، القاهرة، مصر
فاكس: 552 794 2 202+
البريد الإلكتروني: center@iscmi.gov.eg أو E.HumanRightsSector@moi.gov.eg

تويتر: @moiegy

وتُرسل نسخ إلى:

نائبة مساعد وزير الخارجية لشئون حقوق الإنسان
ليلى بهاء الدين
وزارة الخارجية
كورنيش النيل، القاهرة، مصر
فاكس: 9713 574 2 202+
البريد الإلكتروني: contact.us@mfa.gov.eg
تويتر: @MfaEgypt

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا هو التحديث الأول للتحرك العاجل UA 129/17. للمزيد من المعلومات، انظر:
www.amnesty.org/ar/documents/mde12/6433/2017/ar

تحرك عاجل

حرمان سجينة رأي من الحصول على أدوية ضرورية

معلومات إضافية

حنان بدر الدين مدافعة عن حقوق الإنسان، ومشارِكة في تأسيس "رابطة أسر المختفين قسريًا". وقد بدأت حنان بدر الدين في الدعوة إلى تحقيق العدالة من أجل ضحايا الاختفاء القسري، وأسرهم؛ بعد اختفاء زوجها خالد عز الدين، في 27 يوليو/تموز 2013؛ أثناء مظاهرة احتجاجية ضد الانقلاب العسكري. وكانت المرة الأخيرة التي رأت حنان فيها زوجها في مستشفى ميداني، على شاشة التليفزيون؛ إلا أنها لم تعثر عليه، عندما ذهبت إلى المستشفى. ولم يجدي نفعًا استفسارها عن مكان وجوده لدى أقسام الشرطة، أو السجون، أو المستشفيات، أو المشارح. وخلال بحثها عن زوجها، تعرفت على أسر أشخاص تعرضوا للاختفاء القسري، يبحثون عن ذويهم.

وفي 20 مايو/أيار 2017، كانت حنان بدر الدين تزور أحد الضحايا الذين تعرضوا للاختفاء القسري، وظهر في سجن القناطر بعد ذلك؛ أملاً في أن يكون لديه أي معلومات جديدة عن زوجها؛ حين اعتقلها مسؤولو الأمن بالسجن. وصادروا متعلقاتها، التي تضمنت ورقة تحتوي على معلومات مكتوبة بخط اليد بشأن زوجها؛ واتهموها بمحاولة تهريب مواد ممنوعة إلى السجن. ووفقًا لما ذكره محاميها، احتجزها ضباط الأمن بالسجن من الساعة الثانية ظهرًا وحتى الساعة الخامسة فجرًا؛ حيث استجوبها ضباط من قطاع الأمن الوطني. وفي اليوم التالي، نقلوها إلى قسم شرطة القناطر؛ ثم إلى نيابة جنوب بنها؛ حيث أمر وكيل النيابة باحتجازها، إلى حين انتهاء تحريات قطاع الأمن الوطني. وزعمت تحريات الأمن الوطني أن حنان بدر الدين عضو بالخلايا النسائية لـ"جماعة الإخوان المسلمين". وأمر وكيل النيابة باحتجازها لمدة 15 يومًا للتحقيق بشأن تهريبها لمواد ممنوعة داخل السجن، وانتمائها لجماعة محظورة. وجددت النيابة أمر الاحتجاز في 20 مايو/أيار 2017، ثم في 3 يونيو/حزيران 2017 لمدة 15 يومًا آخرين في كل مرة. و"رابطة أسر المختفين قسريًا" هي جمعية ظهرت في مطلع 2014، ردًا على تفشي

حالات الاختفاء القسري التي تقع على أيدي قوات الأمن المصرية. وبدأت الرابطة بمحاولة معرفة مصير أفراد الأسر، من خلال البحث عنهم لدى أقسام الشرطة والسجون والمستشفيات والمشارح. وفي منتصف 2015، بدأت الرابطة في اتخاذ دور أكثر فعاليةً في تنظيم حملات عامة لمطالبة الحكومة باحترام حقوق الإنسان، والإيفاء بالتزاماتها؛ وذلك من خلال تنظيم مؤتمرات صحفية وتجمعات عامة، والتواصل مع وسائل الإعلام. واجتذبت هذه الأنشطة المزيد من أسر الأشخاص المختفين، ووحدت جهودهم في البحث عن ذويهم، والنضال من أجل تحقيق العدالة.

ووثقت منظمة العفو الدولية بصورة مكثفة حالات الاختفاء القسري، الذي يُعتبر أداة تستخدمها قوات الأمن في مصر، بصفة شائعة، ضد النشطاء السياسيين والمحتجين، ومن بينهم طلاب وأطفال. وتعرض مئات الأشخاص للاعتقال والاحتجاز بصورة تعسفية وللاختفاء القسري، على أيدي عناصر تابعة للدولة. ولم يُسمح لمن اعتُقلوا على هذا النحو بالاتصال بمحامييهم أو بأسرهم، واحتجزوا بمعزلٍ عن العالم الخارجي، خارج نطاق الإشراف القضائي. وتزعم المنظمات غير الحكومية المحلية بأن هناك ما بين ثلاثة إلى أربعة أشخاص، يتعرضون للاختطاف والاختفاء القسري في كل يوم. وبات هذا النمط من الانتهاكات واضحًا على وجه الخصوص منذ مارس/آذار 2015، حين قام الرئيس عبد الفتاح السيسي بتعيين اللواء مجدي عبد الغفار وزيرًا للداخلية.

وقد دأبت السلطات المصرية على إنكار ممارسات الاختفاء القسري. وصرح علاء عابد، رئيس لجنة حقوق الإنسان بمجلس النواب (البرلمان المصري)، مرارًا وتكرارًا بأن "فكرة الاختفاء القسري لا أساس لها من الصحة". وتابع قائلاً إن "الاختفاء القسري مصطلح تستخدمه جماعة الإخوان المسلمين والطابور الخامس". كما صرح وزير الداخلية المصري، في مارس/آذار 2016، بأنه "لا توجد أية حالة اختفاء قسري في مصر، وأن قوات الأمن تمارس عملها في الإطار القانوني". وطعنت منظمات مصرية معنية بحقوق الإنسان في إنكار وزارة الداخلية، بتقديمهم المئات من حالات الاختفاء القسري الموثقة.

الاسم: حنان بدر الدين

النوع: أنثى